الأحداث الكبرى كمحدد في السياسة الخارجية الأمريكية

دراسة تطبيقية على أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

الدكتورة: أشواق عباس

كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

الملخص باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية (مبادئها– محدداتها– سماتها) لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، في محاولة لضبط وتحديد التغيرات التي تركتها تلك الأحداث على سياسة الإدارات الأمريكية بعد تعرضها لما يمكن وصفه بالحدث الأبرز في تاريخ سياستها الداخلية والخارجية.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول لحظة فارقة ليس فقط بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، بل للنظام الدولي برمته، وهي لحظة شكلت مدخلاً كبيراً اعتمدت عليها الدولة الأمريكية كثيراً في "شرعنة" الصيغة العدائية لسياستها الخارجية. الأمر الذي ظهر واضحاً في إجراء تغييرات جوهرية وحاسمة في المبادئ والمحددات للسياسة

الخارجية الأمريكية، تمكنت من خلالها الدولة الأمريكية من إيجاد "شرعية دولية" لسياستها الخارجية بما فيها تلك العدائية تجاه من تعتبرهم أعداء لها (موجودين أو محتملين).

البحث يهدف إلى تحديد التغييرات التي ألحقتها أحداث الحادي من أيلول عام 2001 بالمحددات الأساسية والمبادئ الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي ضبط السمات الجديدة التي باتت تتسم بها تلك السياسة.

الكلمات المفتاحية

السياسة الخارجية – السياسة الخارجية الأمريكية –أحداث الحادي عشر من أيلول – الشرعية الدولية

Major events as a determinant of American foreign policy

An applied study on the events of September 11, 2001

Abstract

This research studies the American foreign policy (its principles, parameters, and features), especially after the Events of 11 September. In an effort to control and identify the changes that events have left on the policy of the United States administrations after they have been exposed.

The Events of 11 September were a landmark moment not only for American Foreign Policy, but also for the for the international system. A moment that formed a main entrance on which the American State relied "legalizing" for its hostile foreign policy.

This is evident in fundamental and decisive changes in American foreign policy principles and determinants. The American State was able to create "international legitimacy" for its foreign policy, including that of hostility, To those the USA considers to be her enemies (present or possible).

In conclusion, Research aims to identify the changes brought about by the events of 1 September 2001 by the underlying determinants for that policy.

Key Wards

-foreign policy --American foreign policy- The Events of 11 September

− International Legitimacy

أولاً– المقدمة:

إنَّ إحدى بديهيات الفكرِ السياسي العالمي والتجربةِ التاريخيةِ للدولِ والأممِ، تكشفُ عن أنَّ السياسةَ الخارجيةَ للدولةِ هي امتدادٌ لسياستها الداخلية، وهو ترابط طبيعي وبنيوي في ذات الوقت، وذلك لأنَّ السياسة الخارجية تعكسُ آليةَ تطورِ الدولةِ ومؤسساتها من جهة، وطبيعةِ الأفكارِ والمعتقداتِ السائدةِ فيها من جهةٍ أخرى. كلاهما يعبِّران عن تجاربِ الدولةِ والأمةِ في كيفيةِ تأسيس الصيغةِ المناسبةِ لحلِّ الإشكاليات الكبرى التي تعترض مسارهما التاريخي. هذا الأمر جلي في حال تتبعِ بنيةِ الدولةِ الأمريكيةِ، وآليةِ فِعلَها السياسي لاسيما بعد الحدث الأبرز والأهم، والذي شكل لحظة فارقة في تاريخها سواء على مستوى سياستها الداخلية أو الخارجية، هذه اللحظة الفارقة هي أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

لقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث أيلول عام 2001 حدوث عملية تحوُّل مهمة في منهجية وتفكير الإدارة الأمريكية عامةً، وصانعي السياسة الخارجية خاصةً، وهو الأمر الذي انعكس على السلوك السياسي الخارجي للدولة الأمريكية. من هنا أهمية دراستها المنهجية من أجل الوقوف على تلك التغيرات، ومعرفة طبيعتها وطرق التعامل معها، ومدى تأثيرها على الدول التي تشكل مادةً عملية للتطبيق عليها، فالعقل الأمريكي الذي يفكر وفقاً لمرجعية فكرية غريبة عن واقعه الدولي، لا يمكنه أن يفهم ما يجري في النظام العالمي الذي يحيا فيه، ولن يتمكن بالتالي من استيعاب متطلبات التطورات والتغيرات التي تحدث فيه. ما يجعل من مفرزات ونتائج تفكير هذا العقل الأمريكي من سياسات خارجية موضوعاً غايةً في الأهمية لجهة دراسته وتحليله بالشكل الذي يمكِّن من فهم أولوياته في التعامل مع النظام الدولي الذي بات منذ أحداث

الحادي عشر من أيلول يشهد تغييرات متسارعة كانت الدول العربية هي الميدان الأبرز لتأثيراتها وتفاعلاتها.

1- هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحديد التغييرات التي ألحقتها أحداث الحادي من أيلول عام 2001 بالمحددات الأساسية والمبادئ الكبرى لصانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وبالتالي ضبط السمات الجديدة التي باتت تحدد عمل تلك السياسة.

2- إشكالية الدراسة:

غالباً ما تتأثر صناعة السياسة الخارجية للدول بعدة عوامل أساسها هو الداخلية منها، إضافةً إلى عدد من العوامل الخارجية. لكن أن يتحول وقوع أحداث كبرى داخل الدولة (غير متوقعة) إلى محدد جديد في صناعة سياستها الخارجية فهي مسألة جديرة بالاهتمام البحثي والدراسة المتفحصة. إنَّ الإشكالية التي يطرحها هذا البحث هو دراسة مدى تأثير الأحداث الكبرى التي قد تتعرض لها الدول كمحدد بارز في صناعة سياستها الخارجية. تحديداً هنا التأثير الكبير الذي تسببت به أحداث الحادي عشر من أيلول "كحدث بارز في تاريخ الدولة الأمريكية" كمحدد هام وجديد (محدد داخلي) في صناعة السياسة الخارجية لها.

3- أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول تقديم مقاربة تحليلية للتغييرات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وضبط

أبرز الملامح والسمات الجديدة التي باتت تتصف بها بعد تعرضها لما يمكن وصفه بالحدث الأبرز في تاريخ سياستها الداخلية والخارجية. حيث شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول لحظة فارقة ومدخلاً كبيراً اعتمدت عليه الدولة الأمريكية كثيراً في "شرعنة" الصيغة العدائية لسياستها الخارجية، بعد إعطاءه مسمى "الحرب الاستباقية" أو "الحروب الوقائية" لمواجهة ما أسمتهم بأعدائها (التقليديين والجدد).

4- فرضيات الدراسة:

- تتأثر السياسة الخارجية للدول بوقوع أحداث كبرى على أراضيها أو في محيطها، ما يدفعها إلى إحداث تغييرات حاسمة وجوهرية في مبادئ سياساتها الخارجية.
- شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 حدثاً استثنائياً في تاريخ الدولة الأمريكية، دفعها إلى إحداث تغييرات كبرى في سياستها الخارجية، انعكست بدورها على النظام الدولي والعلاقات الدولية.
- تمكنت الدولة الأمريكية من استغلال أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 لإيجاد "شرعية دولية" تبرر الصيغة العدائية لسياستها الخارجية لمواجهة ما أسمتهم بأعدائها (التقليديين والجدد).

5- منهج الدراسة:

تمَّ استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لتتبع ظاهرة السياسة الخارجية الأمريكية بصورة موضوعية، وضمن سياقها التاريخي من أجل رؤية مقدماتها الفعلية وحدودها الواقعية. كذلك تم استخدام كل من المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في دراسة وتحليل ووصف التغيرات التي أحدثتها أحداث الحادي عشر من أيلول في السياسة الخارجية الأمريكية.

6- الإطار الزماني والمكاني:

انطلاقاً من طبيعة الإشكالية التي يتناولها البحث، والتي لا تنصب بطبيعة الحال على دراسة السياسة الخارجية الأمريكية بمجملها، إنما فقط على مدى تأثير وقوع أحداث بارزة داخلية في الدولة الأمريكية على إحداث تغييرات مهمة في سياستها الخارجية. فإنَّ الإطار الزماني للبحث سيركز على مقاربة ما أنتجته أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 على صانع سياستها الخارجية لجهة إجراءه تغييرات جديدة شكلت فيها أحداث الحادي عشر من أيلول محدد بارزاً فيه. محدد لم يكن موجود ضمن المحددات التقليدية أو حتى الحديثة منها للسياسة الخارجية كما هو متعارف عليها. لذا فإنَّ الإطار الزمني هنا سيقتصر على المرحلة الزمنية التي جرت فيها التغييرات البارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهي فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز العام الواحد بعد وقوع أحداث أيلول والتي تبلورت فيها السياسة الخارجية الجديدة للدولة الأمريكية. كذلك قد يتسع هذا النطاق الزمني ليشمل فترات زمنية سابقة لوقوع أحداث أيلول بما يخدم إجراء مراجعة سريعة لتطور السياسة الخارجية الأمريكية حتى نتمكن من إجراء المقارنة بين السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول. أما الإطار المكاني فهو محصور بالدولة الأمريكية فهذه الدراسة لا تندرج في إطار العلاقات الدولية بقدر انتماءها إلى اختصاص الدراسات السياسية التي تتناول مفاهيم ومحددات الدولة في صناعة سياستها الداخلية والخارجية. من هنا فالإطار المكاني يتحدد بإطار الدولة الامريكية التي حولت أحداث الحادي عشر من أيلول إلى محدد جديد لإجراء التغييرات في سياستها الخارجية.

ثانياً- المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية:

تعملُ السياسة الخارجية عموماً وفق نهجٍ يُعدُّ بمثابةِ المرجعية الفكرية للنظام السياسي للدولة، والإطار الذي يحكم سلوكها، ويحدد وسائل وأدوات بلوغ أهدافها. الولايات

المتحدة الأمريكية شأنها في ذلك شأن بقية الدول الأخرى، لها مرجعية حددت وتحدد مسار سياستها الخارجية وأهدافها، وأساليب تطبيقها. إنَّ القيام بدراسةٍ تحليليةٍ لمراحل تطور السياسة الأمريكية يُبين أنها قامت على مبدأ الأخذِ بنظرِ الاعتبار الصيغة التوافقية بين محدداتِ الاستراتيجيات القومية والحامل التاريخي لها، الأمر الذي أدى إلى الترابطِ الوثيق بين التغيُّرات والتبدلات في توجهاتها الاستراتيجية، والمتغيرات في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، بما يكفل بلوغ مصالحها. لكن ذلك لا يعني عدم وجود ثوابت أساسية تقوم عليها، إذ نعثرُ وراءَ تعدد صيغ الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية على جامعٍ يجمعها، وهو بلوغُ الأهداف والمصالح الأمريكية حول العالم، ما طبعها بخصوصية انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، الأمر الذي أثار حولها جملة من الحقائق والأوهام.

شهدت السياسةُ الخارجيةُ الأمريكيةُ خلالَ أواخرِ القرن العشرين وبدايةِ القرن الحادي والعشرين تحولاتً تدريجيةً في إطارِ المرجعيات التي تستند عليها، والوسائل التي تعتمدها. بحيث انتقلت من سياسة تستند على الحداثة فكراً وإطاراً، إلى أخرى يمكن إطلاق تسمية "ما بعد الحداثة" كفكر وإطار جديد لها. هذا التحول أخذ بالبروز بصورةٍ واضحةٍ بعد تفكك المنظومة الاشتراكية، والانتقال من مرحلة المجتمع الصناعي إلى ما بعد الصناعي، ودخول العالم في مرحلة العولمة والثورة الصناعية الثالثة، والتي كانت أمريكا الدولةَ الرائدةَ فيها والقائدة لها في ذات الوقت. الأمر الذي انعكس بشكل واضح على سياستها الخارجية، حيث تغيرت أهدافها الخارجية، واعتمدت أساليب جديدة لتنفيذها، تتميز عن تلك التي عُرِفَت عنها خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ما بعد "الحرب الباردة"[1]. إنَّ التدليلَ على الفكرةِ السابقةِ يظهرُ بوضوح من خلال

[1] – باسم علي خريسان: "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة ما بعد الحداثة**"، مجلة الحوار المتمدن الإليكترونية، 10 نيسان، 2007م، موقع إليكتروني: www.rezgar.com.

دراسة المراحل التاريخية التي مرَّت بها السياسة الخارجية الأمريكية، وأبرز التغيرات التي طرأت عليها.

1- مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة.

يُمكنُ إرجاع البدايات الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية الرسمية إلى "خطاب الوداع" للرئيس جورج واشنطن عام 1796م، والذي وضع فيه أسس السياسة الخارجية والدبلوماسية الأمريكية. حيث اعتبر أنّه ليس من مصلحة المواطنين الأمريكيين التدخل في نزاعات القوى الأوروبية (مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير)، وأكد على أهمية الحياد السياسي الذي تعلنه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، باعتباره الضامن الوحيد والفعال لبلوغ مصالحها، والأسلوب القادر على وضع حدٍ لأية محاولة انشقاقية من جانب المواطنين الأمريكيين[1]. لقد شكلت مبادئ الرئيس واشنطن هذه المقدمة الأساسية لما سيعرف بعد عقدين من الزمن باسم "مبدأ مونرو". مع تطور الأحداث التي شهدها المجتمع الأمريكي خلال الفترة التي تلت رئاسة "واشنطن" (1789- 1797م)، وتسارع التغيُّرات والتطورات الدولية، لاسيما في أوروبا مطلع القرن التاسع عشر، قام الرئيس "جيمس مونرو (1817-1825م) بتدشين سياسة "بدايات الميل الإمبريالي الأمريكي". وهي بدايةُ مرحلةٍ جديدةٍ في السياسة الخارجية، ترافقت مع إعلانه الشهير في الثاني من كانون الأول عام 1823م، الذي تمحور حول فكرة أنَّ "الأمريكيتين الشمالية والجنوبية لن تبقيا مفتوحتين أمامَ الاستيطان الأوروبي، وأنَّ الولايات المتحدة تعتبرُ كل تدخلٍ أوروبي غير ودي في شؤون القارة تهديداً للسلام والأمن، وستكون بالتالي مضطرة للقيام بفعل أو تدخل أمريكي ضد الأوروبيين"[2]. سياسة يمكن النظر إليها من الناحيةِ التاريخية باعتبارها

[1] - Richard Reeves: "**United States Foreign Policy**", Pharos Book, New York, 1991, p 155.

[2]- Maurice Matloff : "**American Military History**", Combined Book, 1996, pp. 23-25.

محاولة للتوسع في "الأميركتين"، الأمر الذي نعثرُ عليه في سلسلةِ الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد بريطانيا (1812–1814م)، والمكسيك (1842–1848م)، وما ترتبَ عليها من توسيع رقعة أراضيها، وازديادِ عدد ولاياتها إلى إحدى وثلاثين ولاية عام 1850م[1]، ثم إلى سبعٍ وثلاثين ولايةٍ عام 1870م، إثر النزاعات الدموية التي رافقت "حرب الانفصال" (1861–1865م)، وهي الفترةُ التي تميزت بالعنف والقتال اللذين لازما تأسيسَ الدولة الأمريكية، ومن ثم وضع حد لتوسعها باتجاه الغرب.

أعادت بعد ذلك إدارةُ الرئيس "أبراهام لينكولن" (1861–1865م) صياغةَ أهدافِ السياسةِ الخارجيةِ، وبالأخص ما يتعلق منها بضرورة الانخراط في نزاعاتٍ جديدةٍ. فاتسمت سياستها في تلك الفترة بما أُطلقَ عليه اسم "النزعة التدخلية الأمريكية"، وبالأخص تجاه القارة الأمريكية الجنوبية (اللاتينية)، وهي سياسة حصلت لاحقاً على اسم سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)[2]. ومع انتهاء عمليات التوسع الخارجي، وشعور الأمريكيين بامتلاكهم لعنصرين جديدين هما القوة والتفوق، أنهت إدارة الرئيس "ثيودور روزفلت" (1901–1909م) عام 1904م العمل بمبدأ مونرو" معلنةً بدء مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، تحت شعار "الدور الأمريكي في نشر التحضر في العالم. وهي سياسة يمكن ربطها بإعلان الرئيس روزفلت مبادئ حق الولايات المتحدة بـ"ممارسة سلطة دولية بوليسية في حال وجود عمل شرير أو عجز ظاهر"[3]. كان على الأمريكيين أن يبدؤوا بتطبيق هذه السياسة داخلياً أولاً عبر القضاء على الهنود الحمر "غير المتحضرين"، ووضع سياسة قومية واضحة كمقدمة أولية تمنحهم المبررات أمام المجتمع الدولي

---

[1]– المركز الدولي للبحث العلمي: "**صفحة معلومات تاريخية عن أمريكا**"، 6 تشرين الأول، 2007م، موقع إليكتروني: www.cirs.com).

[2] - Richard Bill: "**The Open Door Policy**", 13-5-2006, site: web www.online.com.

[3]– بدون اسم مؤلف: "**روزفلت السياسي العبقري**"،2007/7/27، موقع اليكتروني: www.maktoobblog.com.

لتطبيقها على العالم، ومع بداية القرن العشرين بدأ التطبيق الخارجي لهذه السياسة، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية برامج سياسية جديدة متعددة، كان "للشرق الأوسط" النصيب الأكبر منها.

يبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنَّ السياسةَ الخارجيةَ الأمريكيةَ في مرحلةِ انعزالها الدولي، اقتصرت على تطبيقها لسياسةِ "الباب المفتوح" (Open Door Policy)، التي تعود جذورها إلى عام 1899م[1]. وهو العام الذي أرسل فيه وزير الخارجية الأمريكي "جون هاي" رسالة إلى القوى الرئيسة في تلك الحقبة (ألمانيا، وإنكلترا، وفرنسا، واليابان، وروسيا)، أشار فيها إلى أنَّ وجود مناطق نفوذ تستفيد منها كلٌّ من تلك القوى، لا يتضمن على الإطلاق حق كل أمة في الاستفادة من المساواة التجارية في الأراضي الصينية[2]. وبعد عشرين عاماً، طالبت الولاياتُ المتحدةُ باسم المبدأ ذاته الحقَ في الوصول إلى حقولِ النفطِ في "الشرقِ الأوسط"[3]. استمرت الأوضاعُ السابقةُ على هذا النحو حتى عام 1928م، حيث برز معطى جديد في تقاسم نفط "الشرق الأوسط". فقد منح بروتوكول 31 تموز 1928م، الذي صدر عن مؤتمر أوستد في بلجيكا، فرصةً للولايات المتحدة الأمريكية كي توسع نفوذها في مناطق النفط الهامة[4]. منذ ذلك الوقت بدأت السياسةُ الخارجيةُ الأمريكيةُ تشهد تحولاً جذرياً، (وإن كانت الصيغة النظرية لهذا التحول بدأت مع إعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (1913–1921م) أمام الكونغرس عام 1918م

[1] -Richard Bill; "**The Open Door Policy**", op.cit.
[2] - Walter Lafeber: "**The American Age: United States Foreign Policy at Home and Abroad**", Norton, 1994, p 115.
[3] -Richard Reeves: "**United States Foreign Policy**", op.cit, P 70-72.
[4] -Stephen Pelletière: "**America's Oil Wars**" , Praeger, 2004, p 21.

"نقاطه الأربع عشرة"، وكان أبرزها نهاية الدبلوماسية السرية، والتسوية العادلة للمسائل الاستعمارية، وإنشاء عصبة الأمم عام 1919م)[1].

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخروج الولايات المتحدة منها كقوة عظمى، عمدت إلى تفعيل شكلٍ جديدٍ من أشكال سياستها الخارجية، أُطلق عليه (خطوط الدفاع المتقدمة). تقضي بتوزيع القوات الأمريكية والأسلحة في المناطق الرئيسة من العالم بقصد توسيع نطاق عملها لتأمين السيادة الأمريكية في كل مكان. كما تشتمل هذه السياسة على مجموعةٍ من الإجراءات، مثل إنشاء القواعد العسكرية على أراضي البلدان الأخرى، ونقاط الإسناد ومراكز التجسس، والمواقع العسكرية الاحتياطية للقوات المسلحة. بعبارةٍ أخرى، انتقلت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة إلى مرحلةٍ جديدةٍ في سياستها الخارجية، تتركز على الحفاظ على مكتسباتها ومصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في أرجاء العالم. وهو ما أعلن عنه الرئيس هاري ترومان (1945–1953م) في الثاني عشر من آذار 1947، في خطابه الذي تضمن عقيدته ومبادئه الجديدة في الإدارة الأمريكية. وهي عقيدة بررت التدخل في شؤون البلدان الأخرى، وجعلته مقبولاً تحت شعار الحفاظ على المصلحة والأمن القومي الأمريكي. ترسخ ذلك مع ما عرف باسم "خطة مارشال" التي أُعلن عنها في الخامس من حزيران عام 1947م، والتي عكست وبشكل واضح حرص السياسة الخارجية الأمريكية على تصدير طرائقها ووسائلها في الإدارة السياسية والاقتصادية[2].

وضعَ بعد ذلك الرئيس ترومان مشروعه الشهير المعروفُ باسمه، والذي تبنى فيه مبدأ إقامة الحواجز أمام كل ما له صلة بالشيوعية، ثم تطورَ هذا المبدأ فيما بعد على يد

---

1 - R. Horsman: "**The Diplomacy of the New Republic**", Arlington Heights, Illion, 1985. P. 45.

2– فينس كرولي: "**60 عاماً على خطة مارشال**"، 6/6/2007، موقع إليكتروني: www.usinfo.gov.

دوايت إيزنهاور (1953–1961م) الذي فاز برئاسة البلاد في العام 1952 بفضل مبدأ الهجوم الاستباقي (rollback)، الذي تضمن المضي أبعد من إقامة الحواجز أمام الشيوعية، إلى محاصرتها في أصغر الزوايا[1]. مع تسلمِ رونالد ريغان رئاسةَ الدولة في ثمانينيات القرن العشرين (1981–1989م) أخذت الاستراتيجية الأمريكية شكلاً أكثر وضوحاً وصراحةً، مقارنةً بالسابق، وصِيغَت السياسة الخارجية وفق نظرية جديدة تقوم على تقسيم العالم إلى معسكرين: الأبيض (نحن، أي أمريكا وحلفاؤها والدول الدائرة في فلكها)، والأسود (هم) أي الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وكل من يهدد المصالح الأمريكية. بموجب هذا التقسيم، وضعت خطة العمل لتحقيق المصالح الأمريكية وفق استراتيجية ثلاثية الأبعاد[2]:

- البعد الأول: يتضمن فكرة التطويق والمجابهة، ويقصد به أنَّ ميدان الحرب ضد الاتحاد السوفيتي لن يقتصر على رقعة جغرافية أو منطقة معينة بذاتها، وإنّما يمتد ليشمل العالم كله. ولن تقتصر المجابهة على استخدام الوسائل العسكرية فقط، بل وتشمل أيضاً المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، وغيرها. لإنجاز هذا الجانب من الاستراتيجية قسَّمت السياسة الخارجية الأمريكية العالم إلى "أصدقاء" و"أعداء".
- البعد الثاني: الترابط الإقليمي، ويقتضي صنع سلسلة من الأقاليم الاستراتيجية التي يرتبط أمن كل منها بالأخرى.
- البعد الثالث: التسلح، والهدف منه تنفيذ البعدين السابقين في حال فشل الأساليب السياسية والدبلوماسية في إنجاز ذلك.

[1] – Richard Reeves: "**United States Foreign Policy**", op.cit, p 113-114.

[2] - Thomas Weiss, Donald Schaefer: "**American Economic Development in Historical Perspective"**,Stanford University, 1994, p 77.

أدى التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية الجديدة إلى تحديد أهمية كل طرف في النظام العالمي من منظور القوة العسكرية الأمريكية. وجرى تغطيتها أيديولوجياً من أجل بلوغ أهدافها بذرائع من قبيل تحقيق الأمن والسلام العالميين، والدفاع عن "العالم الحر" و"التراث الحضاري الغربي" و"القيم الديمقراطية" و"الإصلاح". مما حدد بدوره نوعية التبريرات النظرية والسلوك السياسي. كما يظهر على سبيل المثال في تمايز التعامل مع النظم الشمولية وغيرها، انطلاقاً من أنَّ النماذج غير الشمولية أقل خطراً على القيم الغربية[1]. وهو سلوك سياسي وضع لاحقاً أساس السياسة الخارجية الأمريكية المتعلقة بضرورة استبدال القيم غير المرغوب بها بأنساق قيمية أخرى، بما في ذلك عن طريق التدخل العسكري. سياسة توجت في أواخر القرن العشرين مع تحول الولايات المتحدة إلى "قطب وحيد" في السياسة الدولية، بحيث عدَّ بعض السياسيين الأمريكيين دورها آنذاك قيادياً في مسيرة التطور العالمي[2].

لقد بنيت السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى نهاية "الحرب الباردة" على أساس من التركيز الشديد على مصالحها الخاصة، وقد لازم هذه السياسة تحول نوعي جديد في العلاقة تجاه "الأصدقاء" و"الحلفاء" العرب والمسلمين، حيث برزت هنا (خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة) ملامح جديدة لما يسمى "بالعدو الجديد" بعد الشيوعية وهو "الإسلام"، باعتباره الخطر الجديد الذي يهدد الأمن والاستقرار الدوليين". تبدل كان يهدف إلى تكيُّف السياسة الخارجية الأمريكية مع أهدافها الجديدة للتوسع، وتحقيق مصالحها عبر إضفاء صبغة "الشرعية الدولية" عليها. وهو فعل ليس جديداً نسبةً للسياسة الأمريكية، حيث يرجعه بعض الباحثين والمفكرين

[1]- عبد الإله بلقزيز: "**سياسات الذرائع والتضليل الإعلامي**"، 20-5-2006، موقع إليكتروني .www.arabrenrwal.com

[2] - Z. Kabrabell: "**Architects of Intervention, The United States, The Third World, and The Cold War**", Louisiana State University, 1999, P. 65-67.

السياسيين إلى عام 1991م عندما عدَّ الاستراتيجيون الأمريكيون الإسلامَ "عدوهم الجديد" بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، أو إلى الحادي عشر من أيلول عام 2001م، كما يذهب بعض الباحثين إليه الآن[1]. أما في الواقع، فإنَّه يعود إلى عام 1957م عندما أعلنت الإدارة الأمريكية "مبدأ أيزنهاور" لملء الفراغ في "الشرق الأوسط" بعد انتهاء نفوذ قوى الاستعمار الإنجليزي والفرنسي، إثر فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وما تبعه بعد ذلك من صياغة مشاريع عديدة أبرزها مبدأ أيزنهاور (1957م)[2]، ومبدأ غوام أو نيكسون (1969م)[3]، ومبدأ كارتر (1980م)[4].

2- التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وحتى أيلول 2001:

مع انتهاءِ الحرب الباردة، كانَ على الاستراتيجية الأمريكيةِ الجديدةِ أن تقنعَ المواطنين الأمريكيين بأولوية الاهتمام بالتحولات الاقتصادية وتأثيرها على مستوى معيشتهم، وإيكال شؤون السياسة الخارجية لحكومتهم. أوكلت هذه المهمة لذات النخب الفكرية والسياسية الأمريكية التي اكتسبت بترويجها مسبقاً لسقوطِ الشيوعية مصداقيةً عاليةً أمام الشعب الأمريكي، وأفسح المجال أمامها لتنويع مجالات أنشطتها وتوسيع دوائر

---

[1] – انظر: السيد يسين: "**الحرب الكونية الثالثة– عاصفة سبتمبر والسلام العالمي**"، دار المدى، دمشق، 2003، ص 512–513.

[2] – انظر رؤوف عباس حامد: "**الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية**"، ضمن كتاب "**صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية**"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 65، وعبد المنعم عمارة: "**الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية**"، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، 1997، ص 275.

[3] – عبد المنعم عماره: "**الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية**"، مرجع سابق، ص288، وطراد حمادة: "**تحديات الإصلاح والتنمية: النظام الدولي والشرق الأوسط الكبير**"، دار المحجة البيضاء، ط1، لبنان، 1997، ص 90–91.

[4] – محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: "**موسوعة العلوم السياسية**"، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1993، ص 738–739.

تأثيرها[1]. ما شكَّلَ تطوراً نوعياً في آلية عمل الإدارة الأمريكية، حيث باتت تعتمد على نخب فكرية وسياسية يمكن أن تقدم المساندة لها بالترويج والتمهيد لسياستها الخارجية على المستوى الداخلي، أو إبعاد اهتمام الرأي العام الأمريكي عن سياسة بلاده الخارجية.

على الرغم من وجود قلةٍ من المفكرين الذين عملوا على تنبيه الرأي العام الأمريكي لخطورةِ التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنَّ النخبَ التي اعتمدت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت أكثر نفوذاً وقوة نتيجة الدعم والترويج الحكومي والإعلامي لها. حيث تمكنت من توسيع دائرة نفوذها على الرأي العام، ووسائل الإعلام، وبالتالي زيادة اعتماد صانع القرار عليها، وتبنيه لكل ما يصدر عنها من نظريات وتصورات وسيناريوهات خاصةً في ما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم وقضاياه الساخنة، وبالذات في مجال الدوائر التي يجهلها الرأي العام أو لا تدخل في حيز اهتمامه المباشر[2]. بعبارةٍ أخرى، لقد تمكنت تلك النخب الفكرية، التي أعادت تنظيم ذاتها ضمن مراكز بحثية تلقى دعماً متزايداً من الحكومة، من لَعِبِ دورٍ بارزٍ في الحياة السياسة الأمريكية الداخلية منها والخارجية، سيما في ضوء التبدلات في الأهداف والنظرة الأمريكية إلى سياستها الخارجية تجاه عدد من الدول بعد انتهاء الحرب الباردة. إضافةً لرغبة الإدارة الأمريكية وتوجيهها لتلك النخب الفكرية في البحث عن خرائط جيوسياسية جديدة، تلبي التطورات الحاصلة في السياسة الدولية. لقد تزايد نفوذ هذه النخب السياسية والفكرية في بداية القرن الحادي والعشرين، ويعود ذلك – كما أجمع الكثير من الباحثين– إلى جملة من الأسباب، أبرزها[3]:

---

1 - G. William Domhoff: **"Who rules America: Power, Political, and social Change",** Fifth edition, Library of Congress Cataloging- in publication Data, New York, 2006, PP. 101-103.

2- Ibid, P 66-67.

3 - David A. Deese: "**The New Politics of American Foreign Policy**", ST. M.artin's Prees New York, 1994, P 89.

أ- ضرورة إيجاد بدائل جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، وإعادة ترتيب أولوياتها بعد انتهاء فعالية نظرية الاحتواء التي قامت عليها أسس تلك السياسة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية و"الحرب الباردة". وباعتبار أنَّ ملامح البدائل الجديدة لتلك السياسة لم تكن قد حُدِدَت بعد، فقد تزايد نفوذ النخب الفكرية والسياسية، وتعددت مستوياتها نتيجة الدعم الحكومي الكبير لها من أجل تنفيذ المهمة الجديدة التي أوكلت لها، وهي تحديد "العدو الجديد"، والتمهيد لفكرة محاربته، كما كانت قد مهدت مسبقاً لفكرة انهيار العدو الشيوعي. الأمر الذي أعطى الإدارة الأمريكية المبررات و"الشرعية الدولية" لصوغ سياسات خارجية جديدة تحت ذرائع وقاية العالم وحمايته.

ب- تنامي قوةُ الكونغرس الأمريكي في القضايا المتعلقة باحتياجات الناخب الأمريكي الداخلية، وتحديد مسارات السياسة الخارجية وقرارات الرئيس[1].

جـ: ازدياد اعتماد الإدارة الأمريكية في تلك المرحلة على الدراسات والأبحاث التي قدمتها النخب الفكرية والسياسية في ميدان السياسة الخارجية، لمواجهة خصوم الرئيس، أو للتخفيف من تأثير قضاياه الشخصية على الرأي العام والشارع السياسي الأمريكي، لاسيما بعد تزايد الصراعات الداخلية بين الجمهوريين والديمقراطيين بسبب سياسات الرئيس بيل جيفرسون كلينتون الداخلية (1993-2001م)، وقضاياه الأخلاقية التي شغلت وبكثافة غير مسبوقة المجتمع الأمريكي.

[1]- رصد عدد من المحللين والباحثين السياسيين القرارات الدستورية الصادرة من قبل المجلس التشريعي والتي أجبر بموجبها الرئيس بيل كلينتون على القبول بها فوجدوا أنها أكثر مما صدرت في عهد غيره من الرؤساء، للمزيد انظر: G. William Domhoff : "**Who rules America: Power, Political, and social Change"**, 2006, P 43

د- تعاظم دور جماعات الضغط السياسية والاقتصادية، وزيادة تأثيرها على أعضاء الكونغرس الأمريكي عبر مجموعة من النخب الفكرية والسياسية، في ظل الارتباك الذي كانت تشهده إدارةُ الرئيس كلينتون بسبب الفضائحِ الشخصيةِ التي لحقت به في فترة رئاسته الثانية. الأمر الذي أسهم في خلق علاقة متميزة بين الكونغرس ولجانه النوعية وتلك النخب الفكرية في مراكز الأبحاث، والدور البارز الذي لعبته هذه العلاقة لاحقاً في التأثير على مسارات السياسة الأمريكية الداخلية منها والخارجية[1].

تأسيساً على ما سبق، تمكنت النخب الفكرية والسياسية في تلك المرحلةِ من تاريخ أمريكا من القيام بالدور المنوط بها من قبل الإدارات المتعاقبة على أكمل وجه، لاسيما في إقناع المواطن الأمريكي بصوابية سياسة حكومته لحمايته والحفاظ على أمنه، و"نشر الحضارة" في مجتمع دولي يعوزه الكثير من الديمقراطية والتمدن. إلا أنَّ ما حدث في الحادي عشر من أيلول عام 2001م، لعبَ دوراً كبيراً في إضعاف هيبة الإدارة الأمريكية وقوتها ومكانتها الدولية، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ المواطنَ الأمريكي العادي لم تكن تشغله سياسةُ بلادهِ الخارجية، بل كان اهتمامه منصباً على قضايا تمس حياته اليومية كارتفاع أو انخفاض نسبة الضرائب وتحسين مستوى معيشته، الأمر الذي أحدثَ تغييراً جذرياً في مهام تلك النخب الفكرية والسياسية لمرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وذلك بسبب نشوء ظروف جديدة كان أبسطها تحول المواطن الأمريكي العادي إلى مشكك (عبر مؤسساته الديمقراطية) في فعالية حكومة بلاده، ومتسائل عن ما حدث؟ وكيف حدث؟ ومن هو المسؤول؟ وتحوله بين ليلة وضحاها إلى متلق نهم للمعلومات بعد أن وجد نفسه لأول مرة في تاريخ بلاده مكشوفاً أمام عدو لا يعرف عنه أي شيء سوى ما تقوله هذه النخب الفكرية. وبين طرح هذه الأسئلة ومحاولة إيجاد إجابات عنها، اكتشفت

[1] - James M. Lindsay: "**Getting Uncle Sam's Ear: Will Ethnic Lobbies Cramp America's Foreign Policy Style**", (The Brookings Institution, April 4, 2008, PP. 190-192

الإدارة الأمريكية أنَّها ازدادت عزلةً عن العالم الخارجي، بسبب سياستها التي اتسمت بالتدخل في العديد من دول العالم من أجل مصالحها.

لقد كانَ من بين النتائجِ التي أدت إليها الإجاباتُ الأوليةُ عن هذه الأسئلة، التدني النسبي في وضع النخب السياسية والفكرية وتوجهاتها، وكذلك تراجع مصداقيتها لاسيما فيما يتعلق بقدرتها على رسم سياسات بارعة وصحيحة لصنَّاع القرار بشكل عام، وما يتعلق منها بالسياسة الخارجية بشكل خاص. ما دفع بالإدارة الأمريكية للإصغاء إلى الرأي العام الذي تمكن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م من استعادة دوره في الحياة السياسية. غير أنَّ هذا التراجع كانَ حالةً مؤقتة، حيث استطاعت تلك النخبُ الفكريةُ استعادةَ نفوذها وتأثيرها مرة أخرى باعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على تقديم المعلومات المنظمة وبالسرعة المطلوبة للإدارة الأمريكية وللمواطن. فقد استطاعت هذه النخب الفكرية إحداث تغييرات هامة في نوعية الأفكار المطروحة، حيث انتقلت من التبشير بعصر الدولة العظمى الوحيدة، إلى طرح أفكار ورؤى جديدة تقوم على أساس أنَّ انفراد دولة واحدة بإدارة شؤون العالم مهمة صعبة للغاية، وأنها حالة مؤقتة، إضافة إلى كلفتها الباهظة، وذلك لأنها بحاجة إلى دعم دائم لكي تحتفظ بحيويتها، من هنا الاستنتاج الذي قدمته هذه النخب حول ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بإعادة دراسة خطواتها المستقبلية بشكل صحيح ومدروس، وأنَّ ما حدث في الحادي عشر من أيلول 2001م إنما يؤكد صحة نظرياتهم السابقة، فنتائج أبحاثهم أكدت بشكل كامل على تفرد الولايات المتحدة بموقعها كقوة عظمى، وأنها النتيجة التي سبق وأن خططوا لها، ولكن مجردَ الوصول إلى مركز القوة الأولى في العالم لا يعني أنَّ أمريكا ستتوقف عند هذا الحد، فمتطلبات المرحلة التالية من قيادة العالم كثيرة، وعلى الإدارة الأمريكية أن تستعد لها كي لا تنزلق إلى ما انزلقت إليه كل دولة وصلت بقوتها إلى المرتبة الأولى في العالم. هذه

المرحلة الجديدة هي مدار نقاشاتهم وأبحاثهم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[1]. فهم خططوا حتى مرحلة تبوء أمريكا مركز القوة العالمية، أما مهمتهم الحالية فهي مرحلة ما بعد التفرد بالقوة العالمية، ووضع الآليات الأفضل لإدارة أمريكا للنظام الدولي الجديد. ذلك يعني أنَّ نتائج أبحاثهم وما توصلوا إليه، حسبما يقولون، صحيح، ومهمتهم الآن هي دراسة ووضع سيناريوهات مرحلة ما بعد وصول أمريكا لقيادة العالم[2].

إننا نقفُ أمام صيغ جديدة لتبرير الأحداث وتفسيرها بطريقة تجعلها مقبولةً للرأي العام والإدارة الأمريكية[3]. وجرى وضع ذلك في أساس المرحلة الجديدة من مراحل السياسة الخارجية الأمريكية، التي كان من أبرز متطلباتها ضرورة صنع تحالف دولي ضد "الإرهاب" بوصفه العدو الجديد الأكبر، وعلى بقية القوى الدولية أن تتحالف مع أمريكا، وتؤدي مهامها لمواجهة "العدو الجديد" الذي لا تستثنيهم أهداف مخططاته، وإلا فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مضطرة لاستخدام القوة العسكرية لحماية العالم من مخاطره[4]. أما الدول التي ترفض التعاون، فإنَّها إما عدوة أو متواطئة مع العدو. الأمر الذي دفع أغلب الدول آنذاك إلى تبني مواقف مساندة لأمريكا. ما أعطى "شرعية جديدة" مختلفة عن تلك المتفق عليها دولياً ما قبل الحادي عشر من أيلول 2001م، لا تراعي إلا

---

1 - Daniel Egan and Levon. A. Chorbagian: "**POWER, Library of Congress**", In Publication Data, 2005, pp. 113-115.

2 – "**America's Place in the World 2005, Opinion Leaders Turn Cautious**", Public Looks Homeward, Pew Research Center for the People & the Press, Council on Foreign Relations, for release: Thursday, November 17, 2005, web site: www.cfr.org.

3 - د. حسن نافعة: "**مأزق الحرب الأمريكية بين الضرورة والاختيار**"، السياسة الدولية، العدد 199، 2015، ص 86.

4 – Marc Sandalow: "**War on Terror: Four Years After 9/11, The Quest for National Security**", Natural Disasters MARK, September 11, 2005, web site: www.sfgate.com.

ما تراه الولايات المتحدة ضرورياً لمتطلبات المرحلة الجديدة في النظام الدولي، حتى ولو كان ذلك مخالفاً للعرف الدولي والشرعية الدولية ذاتها[1].

تجدر الإشارة إليه هنا، إلى أنه لا يمكن اعتبار فكرةِ إقامة حلف دولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ابتكار جديد أو فكرة حديثة بالمطلق. فقد كان هذا المبدأ معمولاً به في أوقات كثيرة، ولكنه تراجع خلال العقد الأخير من القرن العشرين بعد تفوق الولايات المتحدة على بقية القوى الدولية بالشكل الذي جعلها ترى في ذاتها القوة الوحيدة بلا منازع، ومن ثم فإنها قادرة على بلوغ أهدافها دون الحاجة للآخرين[2]. لقد تمكنت النخبُ الفكريةُ والسياسيةُ من استغلال ما حدث في الحادي عشر من أيلول لتحدد ماهية العدو الجديد الذي يتوجب على الولايات المتحدة أن تحاربه وتطارده في كل منطقة في العالم، حتى ولو اضطرها ذلك لاستخدام القوة العسكرية. هكذا دخلت السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها سياسة الحرب "الإستباقية أو الاجهاضية"[3]، بعد أن حصلت الإدارة الأمريكية على المبرر و"الشرعية الدولية" للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وفي أي بقعة من العالم، وإملاء إرادتها، وفرض شروطها تحت شعار (من ليس معنا فهو مع الإرهاب)، مع ما يترتب عليه من عقوبة مناسبة.

لقد صاغت الإدارة الأمريكية سياستها الخارجية للمرحلة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م وفق مبادئ وأهداف جديدة، وبالأخص في ضوء الفراغ

---

[1] – أناتولي أوتكين: "**الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**"، ترجمة أنور إبراهيم ومحمد الجبالي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 55.

[2] - J. Lawrence and O. Robert: "**Boorstin and National Security Staff of the Center for American Progress"**, "Integrated Power, A National Security Strategy for The 21st Century", 2005, web site: www.americanprogress.org.

[3] – حسام فاتح محمد: "**تحت المجهر: المفهوم الأمريكي للحرب الاستباقية**"، مجلة قضايا فكرية، عدد 24، 2006، النسخة الإليكترونية على الموقع: www.islamonline.com.

الاستراتيجي الناتج عن زوال المعسكر الاشتراكي، وانحسار النفوذ الأوروبي (القديم منه والحديث)[1]. الأمر الذي جعل سياستها الخارجية في زمن الرئيس جورج بوش الأبن متميزة عمّا كانت عليه سابقاً خاصة خلال "الحرب الباردة"[2]، وذلك لأنَّ الحربَ مع السوفييت وضعت ضوابطَ على السلوكِ الأمريكي في العالم الثالث، بحيث غابت من الخطاب الأمريكي النبرة العنصرية، بينما يغيب الآن توازن القوى في السياسة الدولية.

ثالثاً- السياسة الخارجية الأمريكية: مقاربة تحليلية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

1- منعكسات أحداث 11 أيلول 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد دفعت نوعية التغيُّرات في السياسة الأمريكية بعد 2001م الكثير من الباحثين والمفكرين لدراسة وتحديد مساراتها الجديدة، والأفكار الكبرى التي تسيطر على صانعيها والمهتمين بها وتوجه تحركاتهم[3]. رغم اتفاقهم حول ما شكلته هذه الأحداث من محطة هامة في تاريخ السياسة الأمريكية، "دفعتها لإعادة هيكلة سياساتها لاسيما الخارجية

[1]- روبرت لتواك: "**الجمهورية الإمبريالية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر**"، شؤون الأوسط، عدد 113، شتاء، 2004، ص 33.

[2] - **د. مصطفي علوي:** "**الحرب علي داعش: تفاعلات إقليمية و دولية**"، السياسة الدولية، العدد199، 2015، ص92.

[3] - صخر محمد: **"دراسة تحليلية لأحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها اقليمياً ودولياً"**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 17 نيسان 2020، منشور على الموقع الإليكتروني: https://www.politics-dz.com/.

لمواجهة النتائج التي أدت إليها تلك الأحداث"[1]. إلا أنهم اختلفوا في تحديد نوعية هذا التأثير ونتائجه. يمكن هنا أن يتم التمييز بين اتجاهين أساسين:

- الأول: عدَّ الحادي عشر من أيلول "لحظة فارقة" في السياسة الخارجية الأمريكية، أدت إلى وضع وتبني سياسة جديدة ذات معالم مختلفة عن تلك التي كانت قائمة من قبل[2].
- الثاني: يرى أنَّ الحادي عشر من أيلول لم يؤدِّ إلى أي تغيُّر في السياسة الخارجية الأمريكية، بقدر ما يمكن تسمية ما حدث بـ "اللحظة الكاشفة". بمعنى أنَّ تلك السياسة لم تشهد في الواقع أي تغيُّر يذكر، وأنَّ ما حدث فقط هو تظهير هذه السياسة، التي تنزع بشدة نحو السيطرة على مقدرات العالم، وإظهارها في صورتها الحقيقية[3].

بغض النظر عن هذا الخلاف بين الباحثين، يسلِّم كلا الطرفين بأنَّ ما حدث في الحادي عشر من أيلول، سواء أكان "لحظة" فارقة أو كاشفة، شكَّل إحدى المحطات الرئيسة، ليس فقط في السياسة الخارجية الأمريكية، بل وفي النظام الدولي لعالم ما بعد القطبية الثنائية. يأتي ذلك من حقيقة أنَّ هذه الأحداث قد أنهت ما عُرف بنظرية "الاستثناء الأمريكي"، التي كانت الولايات المتحدة بموجبها مجتمعاً محصناً ضد الاعتداءات الخارجية. فكل الحروب التي خاضتها، وكل الاعتداءات التي طالت

[1] - عفاف المليجي: **"استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 24 شباط 2018، منشورة على الموقع الإليكتروني للمركز https://democraticac.de/?p=52522.

[2] – باسم علي خريسان: "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة ما بعد الحداثة**"، مرجع إليكتروني سابق.

[3] –Ronald Bruce St John: "**Expect No Change in Second Term Foreign Policy", Foreign Policy In Focus**, September 29, 2004, http://presentdanger.irc-online.org.

مصالحها كانت تتم خارج حدودها. الأمر الذي جعل أحداث أيلول بمثابة صدمة لا بد أن يتبعها تغيُّر مهم في نوعية السياسة الخارجية المبنية على مفهوم الأمن القومي.

لقد أدت هذه الأحداث إلى تبني الإدارة الأمريكية سياسة خارجية مسكونة بهواجس محاربة ما يسمى "بالإرهاب"، والتي انفردت وحدها بتحديد مفهومه، وآلية مواجهته، والنطاقين الجغرافي والزمني لهذه المواجهة، وأصبح تأمين الخارج لمواجهة هذه "الشرور" الهاجس المسيطر على صنع القرار[1]. الأمر الذي أدى إلى تعزيز التطرف اليميني للحزب الجمهوري الحاكم في الولايات المتحدة، تحت ما يعرف بـ"حزب الإمبراطورية الأمريكية[2]. كما بات الهدف الأساس للسياسة الخارجية هو إقرار مبدأ "سمو أمريكا"، وعدم قابليتها للمحاسبة في النظام الدولي الجديد، وسيطرتها على الساحة العالمية، حتى ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية بما فيها السلاح النووي. لقد صاحب هذا التغيُّر بروز دور المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، على حساب دور المؤسسات المخولة أصولاً باتخاذ القرار داخل الولايات المتحدة (الكونغرس). وفي السياق نفسه تراجع مفهوم الأمن الشخصي والحريات العامة لصالح ما سُمي "بالأمن المجتمعي"[3].

لقد أفرز هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية نزوعاً جارفاً نحو السيطرة، وأصبح شعار "مكافحة الإرهاب" بعد 11 أيلول 2001م هو بديل لشعار

---

1 - Glenn Greenwald : "**The Tragic Collapse of America's Standing in the World**", New York, 2007, P 19-20

2 - R. J. Dalton: "**Citizen politics: public opinion and political parties in advanced industrial democracies (3rd ed.)**", New York: Chatham House Publishers, 2002, P 130-132.

3 - Michael Rubin: "**Bush Marches into a Second Term, His Agenda Set by Mideast Foes",** The Foundation for The Defense of Democracies, January 27, 2005, http://www.forward.com.

"مكافحة الشيوعية" خلال فترة "الحرب الباردة"[1]. رافق ذلك تحول السياسة الخارجية الأمريكية الدفاعية من مبدأ الاحتواء إلى سياسة دفاعية تقوم على مفهوم الهجوم الوقائي، والحرب الاستباقية والاجهاضية، ولتبدأ معها حملة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمطالبةً بإحداث تغيرات في مناهج التعليم بدعوى أنَّها تشجع على التطرف وكراهية الآخر[2]. بذلك، تمكنت السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة من تمهيد الطريق لتنفيذ أحد أبرز أهدافها الأساسية، وهو تكريس النموذج الثقافي الأمريكي الذي يمثل الأساس الأيديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، باعتباره "الأرقى" مقارنةً بالثقافات الأخرى[3]. بعبارةٍ أخرى، إنَّ هذه التوجهاتُ الجديدةُ للسياسةِ الخارجيةِ الأمريكيةِ دعمت فرضيةَ شُيُوع الفوضى في العلاقاتِ الدوليةِ، وما أسفر عنه ذلك من تغيُّر في مفاهيم "الشرعية الدولية"[4].

إنَّ دراسةَ السياسة الخارجية الأمريكية وتحليلها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م تكشِفُ عن صراعٍ داخلي لم يحسم بعد بين ثلاثة أزواج من الأفكار والمبادئ الكبرى المتناقضة، وهي[5]:

---

[1]– جون. ل. إسبوزيتو: "**التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟**"، ترجمة د. قاسم عبده قاسم، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002، ص 291.

[2] – أناتولي أوتكين: "**الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**"، ص 62.

[3] - D. Mckay: "**American politics and society (6th ed.)**", Malden, MA: Blackwell Publishing, 2005, p 66.

[4]– Ivo H. Daalder, James M. Lindsay: "**Bush's Foreign-Policy Strategy: Is the Revolution Over**?", The Brookings Institution, The Mercury News, October 14, 2005, web site: www.cfr.org.

[5]– علاء بيومي: "**السياسة الخارجية الأمريكية**"، مجلة ديوان العرب، تاريخ النشر على الموقع الإليكتروني: ١٧ أيلول 2007، موقع إليكتروني www.taqrirwashigton.com.

أ- التدخل والعزلة: على الرغم من أنَّ سياسة الانفتاح وسياسة التدخل الدولي التي انتهجتهما الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في النظام العالمي وقضاياه، إلا أنَّ مبدأ العزلة الذي تبنته قبل تلك الحرب بقي فاعلاً ومؤثراً في عقلية صانع القرار السياسي وتفكيره. هذا الأمر يمكن رؤيته في الكثير من المواقف، منها على سبيل المثال غياب ثقة الأمريكيين في مواقف حلفائهم وشركائهم الدوليين، بما في ذلك الأوروبيين أنفسهم، بالإضافةِ إلى عدم رغبتهم في تحمل التكاليف العالية للسياسات الخارجية التدخلية، خاصةً تلك المُتَعَلِقَةِ منها بأرواحِ الجنودِ الأمريكيين. لذلك ذهب البعضُ إلى اعتبار أنَّ ما حدثَ في أيلول عام 2001م حَسَمَ الجدلَ لصالحِ أنصارِ التدخل، بعد أن ظَهَرَ واضحاً للأمريكيين أنَّهم ليسوا بمعزلٍ عن العالمِ، وعن الأخطارِ التي طالتهم داخلَ بلادهم، فضلاً عن دخولهم بعد تلك الأحداث في حرب طويلة ضد ما أسموه "بالإرهاب"، وما يعنيه ذلك من حاجة أمريكا إلى مساندة العالم، ولعب دور عالمي نشط لكي تستطيع تحقيق النصر فيها. لكنه تحليل أثار شُكُوكَ البعض عن مدى رغبة أمريكا في كسر عزلتها، وتحمل تكاليف لعب دور أكثر نشاطاً وفاعليةً على الساحةِ الدوليةِ، كما هو الحال في نموذج التدخل في أفغانستان، وما شهده من تراجع اهتمام سياستها الخارجية بعملية إعادة بناء أفغانستان، كضمانة أساسية لعدم عودة أنظمة سياسية جديدة شبيهة بطالبان. ما يعد دليلاً على رغبة السياسة الخارجية الأمريكية لعب دورٍ عالمي لكن دونَ تَحَمُلِ أعباءَ تكاليفها.

ب- الانفراد والعمل الجماعي: شهدت السياسة الخارجية الأمريكية انقساماً بين فريقين في إدارتها. أولهما، ويمثله الرئيس جورج بوش الأبن، ينزع إلى التحرك الخارجي الفردي، وعدم انتظار المجتمع الدولي ومؤسساته. يفسر بعض المحللين سلوك هذا التيار بما

يفرضه مبدأ العزلة من شعور بعدم الثقة بالآخرين، وبجدوى الاعتماد عليهم، انطلاقاً من القوة العسكرية التي تمتلكها أمريكا. الأمر الذي يمكنها من التحرك العسكري والسياسي على الساحة الدولية دون استشارة أحد[1]. بينما يميل التيار الثاني في تلك الإدارة إلى ضرورة العمل الجماعي الدولي، انطلاقاً من أنَّ الولايات المتحدة لن تستطيعَ في المستقبل تحمُّل تكاليف تهميش دور المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، والدور الذي تلعبه وتمثله على الساحة الدولية. خاصةً وأنَّ تهميش دورها ودور المجتمع الدولي من شأنه أن يعطي الجماعات والدول المعادية للسياسة الأمريكية مبررات يمكن استخدامها للحد من قدرتها للوصول إلى هذه الأطراف والإحاطة بها. يرى مناصرو هذا التيار أنَّ الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة، رغم كونها القوة العسكرية الأقوى في العالم، لكنه لن يمكنها من تحمل تكاليف عملياتها العسكرية، وإعادة إعمار الدول والمناطق التي تريد إحداث التغيير فيها[2].

ت- "الأخلاقية" والواقعية: وهو الزوج الأكثر تعقيداً بين الأزواج الثلاثة. تنازع هذا المبدأ في الإدارة الأمريكية تياران، الأول يبرر الوجه العسكري للسياسة الخارجية وتدخلاتها المتكررة في العديد من بقاع العالم من منطلق دورها في نشر التحضر والديمقراطية، وإيلائها اهتماماً متزايداً للقضايا "الأخلاقية"[3]. بغض النظر عما إذا كان هذا التبرير صحيحاً وموضوعياً أم لا، لكنه رُفِعَ كشعار لتبرير سياستها الخارجية، وهو يتغير وفقاً لمتطلبات كلُّ حالةٍ بمفردها، فالشعارات التي ترفع في منطقة ما قد لا تكون صالحةً في مكان آخر وهكذا. لذلك نجد على سبيل المثال تطبيقات السياسة الخارجية

[1] -S. Joseph, Jr. Nye: "**The U.S. National Security Strategy: A Debate**", Council on Foreign Relations, Washington, D.C., September 25, 2003, web site: www.cfr.org.

[2]- Ronald Bruce St John: "**Expect No Change in Second Term Foreign Policy**", Foreign Policy In Focus, September 29, 2004, web site: presentdanger.irc-online.org.

[3] - Thomas Donnelly: "**The Military We Need, The Defense Requirements of the Bush Doctrine**", The American Enterprise Institute, Washington, D.C, 2005, pp.44-45

الأمريكية تحت عناوين مختلفة مثل حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، والحرية في العالم، وإصلاح الأنظمة والدول المتخلفة.. إلخ. وهو ما يبرز واضحاً من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأنَّ هدفَ سياستهم الخارجية هو إحلال الديمقراطية في العالم الإسلامي[1]. يمثل هذا التيار أفكار وتوجهات المحافظين الجدد. ولو أخذنا على سبيل المثال موضوع "الإرهاب" فسنجد أنَّ تبريراتهم للسياسة الخارجية الأمريكية في الحرب عليه تنطلق من أهمية الدور الأمريكي في حماية السلام والأمن العالميين، ولعل المبرر الأكثر "طرافةً" قد جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه الذي اعتمد تبريرات دينية مفادها أنَّ الله اختاره لمحاربة الإرهاب ونشر السلام والديمقراطية[2]. أما التيار الثاني، فيأتي على النقيض من الأول، ويمثله مجموعة من السياسيين الواقعيين في الإدارة الأمريكية ممن يرفضون الإفراط في الحديث عن الأهداف المثالية والأخلاقية لسياسة بلادهم الخارجية. ويرون أنَّها لا تعدو كونها شعارات للحصول على "مبررات شرعية" للتدخل في شؤون الدول الأخرى من أجل بلوغ المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى. لاسيما وأنها لا تنظر إلى العالم والساحة الدولية إلا من خلال منظور صراع القوى لا صراع المبادئ[3]. فسياسة الولايات المتحدة الخارجية تركز بالدرجة الأولى على بلوغ مصالحها، وهي تعاني من تناقضات

---

[1]- John M. Owen IV: "**Iraq and the Democratic Peace, Foreign Affairs**", Book Review November/December, 2005, p. 172; See also: Edward D. Mansfield and Jack Snyder : "**Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War"**, MIT Press, 2005, web site: www.foreignaffairs.org.

[2] - Ivo H. Daalder, James M. Lindsay: "**Bush's Foreign-Policy Strategy: Is the Revolution Over**?", The Brookings Institution, The Mercury News, October 14, 2005, web site: www.cfr.org.

[3]- ينتمي إلى هذا المعسكر عدد كبير من صناع السياسة الخارجية القدماء والجديدين مثل هنري كيسنجر، وديك تشيني، ودونالد رامسفيلد. للمزيد أنظر: Interview with: John Lewis Gaddis:"**Cautiously Optimistic' About Bush's Second**" http://www.cfr.org: Bernard Gwertzman February 10, 2005.

أخلاقية كبيرة وعديدة. يقر أصحاب هذا الاتجاه بصعوبة أن تصبح سياسة بلادهم الخارجية أخلاقية بالمعنى الحقيقي للكلمة[1].

2- التغيُّرات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م:

إنَّ رسم صورة مركبة وديناميكية للسياسة الخارجية الأمريكية، وتوجه صانع القرار السياسي الأمريكي مسألةٌ غايةٌ في التعقيد. لكننا نستطيع القول، وبهدف التلخيص والوصول إلى نتائجٍ محددة، بأنَّ المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م هي:

أ. المحافظة على أمن الولايات المتحدة، وإيلاء اهتمام أكبر لمواجهة الدول التي تمانع السياسة الأمريكية، لاسيما في المناطق الهامة من العالم (على سبيل المثال إيران وكوريا الشمالية وسورية)[2].

ب. إبقاء الدور القيادي لأمريكا وتدعيمه، وفي هذا السياق، يرى أصحاب الاتجاه الواقعي في الإدارة الأمريكية ضرورة الاستفادة من المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها لتحسين العلاقة مع أوروبا، روسيا، الصين، وغيرها من القوى الدولية، وبناء حلف عالمي جديد لمكافحة "الإرهاب"، مع العمل على عدم ظهور أي قطب جديد منافس. إلا أنَّ التيار المثالي، في المقابل، يرفض ذلك منطلقاً من أنَّ اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على مبادئ عمل جديدة (كالحروب

---

[1] -Eytan Gilboa: "**American -Israeli Relations in Bush's Second Term**", Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Bar-Ilan University, January 23, 2005, p. 25

[2] – نعوم تشومسكي: "**الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون الدولية**"، (ترجمة أسامة اسبر، مكتبة العبيكان، 2005، ص 33-45.

الاستباقية أو الإجهاضية على سبيل المثال) كفيلٌ بتمكينها من بلوغ أهدافها الخارجية، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي الأمريكي[1].

ت. تحقيق الأمن والتطور الاقتصادي لأمريكا: للحفاظ على رفاهية المواطن الأمريكي، وإبقاءه مشغولاً عن القضايا السياسية، وإكساب الاقتصاد الأمريكي المرونة اللازمة لتحقيق الأمن القومي.

ث. نشر "الديموقراطية" و"الإصلاح" عالمياً، وإعادة تأهيل "الدول الفاشلة"[2]: وهو أحد المبادئ الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يشكل المبرر "الشرعي" الذي تعتمده أمريكا لبلوغ مصالحها. تنطلق في ذلك من اعتبار أنَّ الدول "الفاشلة" عادةً ما تشكل ملجأ وقاعدة للجريمة المنظمة، وبيئة خصبة لنمو الفكر المتطرف والإرهاب، والسبب في ذلك يعود إلى عدم قدرة تلك الدول على تأمين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لمواطنيها، أو تقديمها بشكل سيء أو منقوص، فتأخذ المنظمات الإرهابية العالمية هذه المهام على عاتقها، مستغلةً تردي أوضاع المواطن وشعوره بالسخط على حكومته. فتقدم للناس الخدمات الصحية والتعليمية (والتي غالباً ما تكون عبر المنظمات والصناديق الخيرية)، وتخلق منهم بالتدريج "حماةً للعقيدة" لإعداد "محاربين" جدد في صفوفها.

ج. الاعتماد على القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، ما يعني أنَّ سلوكها السياسي الخارجي يتسم بتوجه فردي وتدخلي على الساحة الدولية. لقد بالغت الولايات المتحدة في هذه التوجهات (التدخل والفردية والواقعية وفرض إرادتها على الدول الأخرى) إلى الحد الذي دفع عدد من الدول إلى الدخول في حالة أشبه ما تكون بـ "عدم تعاون غير معلن". وهو مبدأ معروف في علم حل المنازعات بالطرق السلمية، والمقصود بذلك أنَّ تلك الدول، وتحت الضغط والتدخل الأمريكي المتزايد، لم تقم

---

[1] – Interview with: John Lewis Gaddis, Interviewer: "**Cautiously Optimistic' About Bush's Second Term**",CNN Chanal, 13-5-2006.

[2] – يقصد بـ "الدول الفاشلة" تلك التي لا تشرف السلطات المركزية على مناطق محددة فيها، ولا تؤمن الحياة العملية للسكان، لأسباب مختلفة (كالنزاعات العسكرية، وغياب أو عدم فعالية المؤسسات الحكومية، ..الخ)، أنظر: An agenda ahead: "**Bush faces challenges in next term**", knight rider news service, November 4, 2004, web sit: http://www.record-eagle.com.

بإعلان معارضتها صراحة للولايات المتحدة، بل اكتفت باتخاذها موقفاً سلبياً، لا هو مؤيد ولا هو معارض، تاركةً لأمريكا مهمة التدخل في كل مكان في العالم لملاحقة الجماعات التي تعتبرها معادية لها. مهمة يصعب على أية دولة من دول العالم تنفيذها بمفردها مهما بلغت قوتها، وذلك لأنَّ أي نجاح ستحققه أمريكا في حربها ضد "الإرهاب" يفرض عليها الاعتماد المتزايد في مراحل سابقة ولاحقة للعمل العسكري على مساعدة دول أخرى، نظراً للأعباء المادية والبشرية لتتبع الجماعات الملاحقة من قبلها في العديد من دول العالم، وجهود إعادة إعمار الدول التي تستخدم كساحات للحروب.

ح. ضرورة أنَّ يترافق العمل العسكري في بعض الدول بعمليات إنسانية استعراضية، توضع وفق خطط مدروسة وملائمة للنظام السياسي العالمي، لإعادة تأهيل ما تطلق عليه بـ"الدول الفاشلة.

إنّ القيام بدراسة تحليلية للمبادئ السابقة التي تعتمدها الولايات المتحدة في صنع سياستها الخارجية وصياغتها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، يمكن أن يظهر أبرز سمات تلك السياسة، وأهمها:

أ-أ- حدوث تغيُّرات جوهرية في الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م. فخلال العقود التي سبقت الأحداث اتسمت تلك السياسة بالعقلانية والانتظام في حركتها. أما بعد أحداث أيلول، فقد اعتمدت على أسس جديدة، تعتبرها الإدارة الأمريكية أكثر قدرة على بلوغ أهدافها[1]. بغض النظر عما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا، فإنَّ غالبية الأسس الجديدة تتناقض مع سابقاتها. فإذا كانت العقلانية حاضرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الحرب الباردة، والتي حالت دون اندفاعها للمواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتي السابق، نجد أنَّ اللاعقلانية هي السمة الأساسية الغالبة على سياستها الخارجية منذ ما يقارب عقد من الزمن. وهو أمر جلي رغم ما تدَّعيه الولايات المتحدة من العقلانية في سلوكها، وتصريف شؤونها

[1] - J. R. Nyquist: "**Bush's New National Security Regime**",2004, pp. 6-8, web site www.financialsense.com.

بالشكل الذي يخدم مصالحها ومصالح المجتمع الدولي في آن واحد. لكن سياستها الخارجية الفعلية تناقض ما تعلنه من شعارات، ففي الوقت الذي تؤكد فيه على الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد أساسه السلام، يقوم على المشاركة العالمية في تحقيقه. نرى أنَّ الولايات المتحدة تدخل في سلسلة من الحروب. الأمر الذي يؤسس لفكرة أنَّ السياسة الخارجية الأمريكية تحولت من سياسة تتسم بدرجة مقبولة من العقلانية إلى أخرى لا عقلانية، تعتمد على مبدأ الحرب المفتوحة كوسيلة لبلوغ أهدافها.

أ–ب– عدم الانتظام والتغيُّر السريع: حيث لا تعتمد السياسية الخارجية الأمريكية على نهج واحد، بل هي متعددة ومتشابكة، كثيرة التغُّير. ما جعل العديد من المحللين يجدون صعوبة في الوقوف على اتجاهاتها الأساسية، وبالتالي تحديد الآليات والأسس الممكنة للتعامل معها[1].

أ–جـ– غياب أو "انعدام النهائيات": فالأمر يبدأ لكن من الممكن ألا ينتهي، أو صعوبة توقع نهايته. على سبيل المثال، النظام الدولي الجديد يبدأ ولكنه لم يتشكل بصورته النهائية بعد، ولا يُعرَف ما هي حدوده وآثاره ومعطياته، بل هو مفتوح على معطياتٍ كثيرة، تبدو في كثير من الأحيان متناقضة ومتعارضة. كذلك الحال في الحرب التي شنتها أمريكا على "الإرهاب" والتي بدأت في أفغانستان واستمرت في العراق، ولكن من غير المعروف متى تنتهي، أو الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها، والدول التي قد تصيبها لاحقاً. الأمر الذي يضفي على السياسة الخارجية الأمريكية سمة الضبابية، التي يمكن أن تكون هي الأخرى إحدى سماتها الجديدة. الأمر الذي يؤكد على حدوث تحول في مرجعية تلك السياسة كما سبق الإشارة إليه. أي تحولها من الارتكاز على الحداثة كفكر وإطار عمل لها، إلى ما بعد الحداثة كإطار ومنهج جديد لعملها[2].

أ–د– تبني الاتجاه التفكيكي كأسلوب عمل في سياستها الخارجية: وهو اتجاه بدأ يظهر عند صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام

[1] - Ivo H. Daalder, James M. Lindsay: "**Bush's Foreign-Policy Strategy: Is the Revolution Over**?", The Brookings Institution, The Mercury News, October 14, 2005, web site: www.cfr.org.

[2] - David A. Deese: "**The new Politics of American Foreign Policy**", pp. 55.

2001م، ينحو إلى تفكيك كل ما هو قائم، ومن ثم القيام بعملية إعادة التركيب بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية. من ذلك على سبيل المثال، دعوة الإدارة الأمريكية إلى إقامة نظام عالمي جديد، وهي في جوهرها دعوة تنطوي على فعل تفكيكي للنظام الدولي القائم، ومن ثم إعادة تركيبه وفقاً للرؤية الأمريكية، وبالشكل الذي يخدم مصالحها. عملية التفكيك هذه لا تقف عند ذلك فحسب، بل تمتد إلى المحيط العالمي بأسره[1]، الأمر الذي يظهر واضحاً من خلال ما تقوم بها لتفكيك البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة للدول التي لا تتفق وسياستها في إحداث التغيير المطلوب في العالم. تمارس الولايات المتحدة هذه الاتجاه الجديد على مستويين، الأول داخلي ضمن إطار الدولة المراد إحداث التغيير فيها عبر تعزيز الصراعات الثقافية والعرقية والأثنية الداخلية. المستوى الثاني يمتد ليشمل الصعيد الدولي من خلال تفكيك التوازنات الدولية القائمة، والقيام بإعادة تشكيلها بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يمكن القول إنَّ النزوع التفكيكي هذا ليس أسلوباً حديثاً في السياسة الخارجية الأمريكية بالمعنى المطلق للكلمة، حيث تم استخدامه غير ذات مرة، لاسيما اقتصادياً، كما حدث عند تطبيقه لتفكيك المنظومة الاشتراكية السابقة، والدفع بالنظام الاقتصادي الدولي بقوة نحو الشكل الرأسمالي. يضاف إلى ما سبق تمكُّن السياسةُ الأمريكيةُ الخارجيةُ من استغلال العديد من الأزمات الدولية التي اجتاحت العالم في العقد الأخير من القرن العشرين لتطبيق أسلوبها التفكيكي في السياسة الخارجية. أما ثقافياً، فتعمل على إعادة هيكلة النظام الثقافي العالمي من نظام يقوم على الصراع الأيديولوجي، إلى آخر يقوم على أساس الصراع الحضاري بين الشعوب، ولعل الطروحات الأمريكية المختلفة حول الصراع بين الحضارات نموذجاً يذكر في هذا السياق[2]. ما يعني أنَّ التوجه التفكيكي للسياسية الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 ليس إلا جزءاً أساسياً من الاتجاه التفكيكي الذي برز في فترة ما بعد الحداثة.

[1]- "**National Military Strategic Plan for the War on Terrorism**", Department of Defense, 1 February, 2006, pp.21.

[2] – Huntington, Samuel: "**The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**", The Free Press, London: Simon Schuster, 2002 , pp. 207.

رابعاً– الخاتمة:

إنَّ إحدى حقائق الفكر السياسي النظري والعملي تقوم في إقرار التأثير المتبادل بين الظروف الواقعية والاستجابة العملية لصناع القرار السياسي. حقيقة ترتقي إلى مصاف البديهية النظرية في العلم السياسي عما يسمى باتخاذ القرارات في زمن الأزمات، حين ذاك تبرز بصورة مكثفة وواضحة واقع التأثير المتبادل بين الظروف وردود الفعل السياسية، فالسياسة العملية بما في ذلك الاستراتيجية منها، التي يجري بلورتها وصياغتها في زمن الاستقرار، تختلف عما هو عليه الأمر زمن الأزمات الحادة. إذ عادةً ما تخضع القرارات الحاسمة زمن الأزمات لعامل الزمن، الذي يلعب دوراً كبيراً في الضغط على صانع القرار.

إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنَّ القرار السياسي عادةً ما يتأثر بنوعية وحجم الأزمة، وكذلك آفاق تأثيرها على المصالح الآنية والمستقبلية للدولة، من هنا تأثير عامل الزمن المهم وقت الأزمات. مما يضع بدوره نوعية القرار السياسي على محك الاختبار الواقعي، وبالتالي يكشف عن طبيعة وحجم تأثير الأفكار والعقائد السياسية لصانع القرار، وعما إذا كانت القرارات تستند إلى رؤية واقعية تأخذ بنظر الاعتبار الإمكانيات الفعلية للدولة والمجتمع واستشراف البدائل. ينطبق هذا الحكم بقدر واحد على الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها وكذلك على المؤسسات غير الرسمية فيها، والفاعلة في صنع القرار السياسي. فقد لعبت وما تزال دوراً كبيراً في تأسيس الأبعاد النظرية والنتائج السياسية المترتبة على القرارات التي يمكن لصانعيها اتخاذها تجاه هذه القضية أو تلك. وإذا كانت هذه الظاهرة لم تكن جلية للعيان سابقاً، فإنَّ أحداث الحادي عشر من أيلول

2001م قد كشفت بصورة لا تقبل الجدل عن تأثير الأزمات والأحداث الكبرى من دورٍ كبيرٍ في تأسيس وتفعيل القرار السياسي الأمريكي العملي.

تتحدد السياسة الخارجية للدولة بجملة من المبادئ والقيم التراكمية والمصالح في مجرى تطورها التاريخي، وهي مبادئ وقيم ومصالح ترتقي أحياناً إلى مصاف المنظومة المتغلغلة في كل مفاصل الدولة، ومن ثم تحدد سلوكها الداخلي والخارجي. بالتالي فإنَّ السياسة الخارجية للدولة لا تتحدد فقط فيما يطلق عليه العلم السياسي المعاصر عبارة "صانع القرار"، بل وبتراث الدولة والمجتمع والثقافة السياسية. أي كل ما يكوِّن الأساس المرئي وغير المرئي لمواقف الدولة والمجتمع، وعلاقتهما بالعالم الخارجي والمستقبل. من هنا فإن الأحداث الكبرى التي تقع أحياناً بالنسبة للدول، يمكن أن تشكل لحظات حاسمة تترك تأثيرها الكبير في السياسات التي تتبعها تلك الدول سواء الداخلية منها أو الخارجية. وهو الأمر الذي جرى بوضوح مع وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول وما تركه من تغيير واضح في طبيعة ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م إلى حدوث عملية تحوُّل مهمة في منهجية وتفكير الإدارة الأمريكية عامةً، وصانعي السياسة الخارجية خاصةً، وهو الأمر الذي انعكس على السلوك السياسي الخارجي. لاسيما وأنَّ النظام الدولي الجديد وطبيعة التغيرات في العلاقات الدولية ومفهوم "الشرعية الدولية" الذي برز بعد عام 2001م شكلوا مرحلة تاريخية جديدة، عملت الإدارة الأمريكية إلى التعامل معها وفق أسس ومعطيات جديدة تختلف عما كانت سابقاً.

كشفت أحداث الحادي عشر من أيلول عن قيام الدولة الأمريكية بإجراء تغييرات كبيرة في المفاهيم التي حددت طبيعة سياستها الخارجية، كما نعثر عليه في صياغة مفهوم الحرب "الاستباقية أو الاجهاضية"، والمقصود بذلك هو إعطاء الأولوية لوزارة

الدفاع على حساب وزارة الخارجية، وتقديم القوة المسلحة على الدبلوماسية. بالإضافة إلى تغييرات على مختلف القضايا الاستراتيجية الكبرى للسياسة الأمريكية، بما في ذلك قضية الأمن القومي، وجد انعكاسه في القرارات العملية للدولة، مما أدى بدوره إلى إحداث تغير ملحوظ فيما بين الأجهزة الصانعة والمؤثرة في سياسة الأمن القومي، كما نراه على سبيل المثال في ظهور وجهين للسياسة الخارجية، الأول وتمثله وزارة الدفاع، والثاني وزارة الخارجية.

لقد انطلقت الدولة الأمريكية من تصوراتها الخاصة عن الحادي عشر من أيلول 2001م، لإحداث ما أسمته "النقلة النوعية" في سياساتها تجاه "الأصدقاء " و"الحلفاء" و"الأعداء"، حيث تبنت في سياستها الخارجية سياسات مبنية على ثنائيات بسيطة ومباشرة للعالم، مثل المجابهة بين "إمبراطورية الخير" و"إمبراطورية الشر". وهو الأمر الذي لم يكن متاح لها سابقاً حتى نهاية الحرب الباردة مع السوفييت التي وضعت ضوابط على السلوك الأمريكي في العالم الثالث، بحيث غابت من الخطاب الأمريكي النبرة العنصرية الصارخة. إلا أنَّ ما تركته أحداث أيلول من آثار ونتائج واضحة على المستوى الأمريكي والدولي مكنت الدولة الأمريكية من فرض "شرعية دولية" جديدة أظهرتها بمثابة "القوة" التي تتصدى لأنظمة متخلفة فاسدة، ومجتمعات فاقدة الإرادة والطموح، وبشر مسكونين بكراهية الآخر والانغلاق، وقيم وثقافة عفا عليهما الزمن، وباتا مصدرين أساسيين من مصادر العنف والإرهاب!

لقد أدت التغييرات التي أحدثتها الإدارة الأمريكية على المرحلة الجديدة من سياستها الخارجية بعد أحداث أيلول 2001م إلى تغييرات في القواعد التي تحكم العلاقات الدولية بعد أن كانت منتظمة وفقاً لقواعد وأعراف تقر بفكرة سيادة كل دولة على أراضيها وعدم التدخل في شؤون الغير، بينما باتت "الشرعية الدولية" ما بعد الحادي عشر من أيلول

تفسح إمكانية التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول، وتغيير النظام السياسي إذا كان "يشكّل خطراً على الاستقرار العالمي". أما المعايير التي تحدد درجة خطورة أي نظام سياسي أو دولة أو منظمة أو حزب ما على النظام الدولي، فيعود تقديرها للقوة المسيطرة. إنَّ هذا التغيُّر في العلاقات الدولية الجديدة جعل من مفهوم الاستقرار فعلاً انتقائياً، وليس هدفاً بحد ذاته للقوى الدولية. وهو الأمر الذي استطاعت السياسة الخارجية الأمريكية استغلاله إلى أقصى ما يمكن، سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، حيث قُسِمَت الدول إلى خيّرة وأخرى شريرة، دول جيدة وأخرى سيئة. أما معايير هذا التمييز فتبنى على أساس مدى استعدادها للقبول بالشروط والإملاءات الأمريكية، وتقديمها المساعدة في تطبيقها. سياسة ليست معزولة عن تاريخ الصراع الدولي في العالم الحديث، وتقاليد العداء والعداوة الفاعلة في بلورة العقلية السياسية أيضاً من قبيل الخوف على الأمن والاستقرار العالميين، وتلافي خطر صعود الحركات الإرهابية والعنف.

خامساً-مصادر ومراجع الدراسة:

1- باللغة العربية:

- أناتولي أوتكين: "**الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**"، ترجمة أنور إبراهيم ومحمد الجبالي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
- السيد يسين: "**الحرب الكونية الثالثة- عاصفة سبتمبر والسلام العالمي**"، دار المدى، دمشق، 2003.
- جون. ل. إسبوزيتو: "**التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟**"، ط2، ترجمة د. قاسم عبده قاسم، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- رؤوف عباس حامد: "**الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية**"، ضمن كتاب "**صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية**"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- طراد حمادة: "**تحديات الإصلاح والتنمية: النظام الدولي والشرق الأوسط الكبير**"، دار المحجة البيضاء، ط1، لبنان، 2005.
- عبد المنعم عمارة: "**الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية**"، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، 1997.
- محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد: "**موسوعة العلوم السياسية**"، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1993.
- نعوم تشومسكي: "**الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون الدولية**"، ترجمة أسامة اسبر، مكتبة العبيكان، 2005.

2- باللغة الإنكليزية:

- **America's Place in the World 2005, Opinion Leaders Turn Cautious**", Public Looks Homeward, Pew Research Center for the People & the Press, Council on Foreign Relations, for release: Thursday, November 17, 2005.
- Daniel Egan and Levon. A. Chorbagian: "**POWER, Library of Congress**", In Publication Data, 2005.
- David A. Deese: "**The New Politics of American Foreign Policy**", ST. Martin' s Press, New York, 1994.
- Eytan Gilboa: "**American -Israeli Relations in Bush's Second Term**", Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Bar-Ilan University, January 23, 2005.
- G. William Domhoff: **"Who rules America: Power, Political, and social Change",** Fifth edaition, Library of Congress Cataloging- in publication Data, New York, 2006.
- Samuel Huntington*: "**The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order***", *The Free Press, Londo*n: Simon Schuster, 2002.
- James M. Lindsay: "**Getting Uncle Sam's Ear: Will Ethnic Lobbies Cramp America's Foreign Policy Style**", The Brookings Institution, April 4, 2008.
- John M. Owen IV: "**Iraq and the Democratic Peace, Foreign Affairs**", Book Review November/December, 2005.
- Karl von Vorys: "**American Foreign Policy: Consensus at Home, Leadership Abroad**", Prager Publishers. 1997.

- "**National Military Strategic Plan for the War on Terrorism**", Department of Defense, 1 February, 2006.

- "**Neighborhood Values Inspire Vision of U.S. Foreign Policy**", Carnegie Endowment for International Peace, International Relations Center, June 14, 2005.

- R. Horsman: "**The Diplomacy of the New Republic**", Arlington Heights, Illion, 1985.
- Richard Reeves: "**United States Foreign Policy**", Pharos Book, New York, 1991.
- R. J. Dalton, "**Citizen politics: public opinion and political parties in advanced industrial democracies (3rd ed.)**", New York: Chatham House Publishers, 2002.
- Thomas Donnelly: "**The Military We Need, The Defense Requirements of the Bush Doctrine**", The American Enterprise Institute, Washington, D.C, 2005.
- Thomas Weiss, Donald Schaefer: **American Economic Development in Historical Perspective",** Stanford University, 1004.
- Walter Lafeber: "**The American Age: United States Foreign Policy at Home and Abroad**", Norton, 1994.

3- **الدوريات والصحف (باللغة العربية):**

- بول كروجمان: **"ومن أين للجهل أن يصنع قوة؟"**،الشرق الأوسط، عدد 11 /10، 2004.

- روبرت لتواك: **"الجمهورية الإمبريالية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر"**، شؤون الأوسط، عدد 113، 2004.

- حسام فاتح محمد: **"تحت المجهر: المفهوم الأمريكي للحرب الاستباقية"**، مجلة قضايا فكرية، عدد 24، 2006، النسخة الإليكترونية على الموقع: www.islamonline.com.

- د. حسن نافعة: "مأزق الحرب الأمريكية بين الضرورة والاختيار"، السياسة الدولية، العدد 199، 2015.

- – د. مصطفي علوي: "الحرب علي داعش: تفاعلات إقليمية و دولية"، السياسة الدولية، العدد199، 2015.

4-مواقع إليكترونية (باللغتين العربية والإنكليزية):

- المركز الدولي للبحث العلمي: "**صفحة معلومات تاريخية عن أمريكا**"، تاريخ النشر 6-تشرين الأول 2007، موقع إليكتروني: www.cirs.com).
- باسم علي خريسان: "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفلسفة ما بعد الحداثة**"، مجلة الحوار المتمدن الإليكترونية، عدد 1881، تاريخ النشر 10/نيسان 2007، موقع إليكتروني: www.rezgar.com.
- بدون اسم مؤلف: "روزفلت السياسي العبقري"، 2007/7/27، موقع اليكتروني: www.maktoobblog.com.
- صخر محمد: **"دراسة تحليلية لأحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها اقليمياً ودولياً"**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 17 نيسان 2020، منشور على الموقع الإليكتروني: https://www.politics-dz.com/.
- فينس كرولي: "60 عاماً على خطة مارشال"، تاريخ النشر، 2007-6-6، موقع إليكتروني: www.usinfo.gov.
- عبد الإله بلقزيز: "**سياسات الذرائع والتضليل الإعلامي**"، 20-5-2006، موقع إليكتروني www.arabrenrwal.com.
- عفاف المليجي: **"استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 24 شباط 2018، منشورة على الموقع الإليكتروني للمركز https://democraticac.de/?p=52522.

- An agenda ahead: "**Bush faces challenges in next term**", knight ridder news service, November 4, 2004, web sit: http://www.record-eagle.com.
- Edward D. Mansfield and Jack Snyder: "**Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War"**, (MIT Press), 2005, web site: www.foreignaffairs.org.

- Interview with: John Lewis Gaddis: **"Cautiously Optimistic' About Bush's Second**" http://www.cfr.org: Bernard Gwertzman February 10, 2005.
- J. Lawrence and O. Robert: "**Boorstin and National Security Staff of the Center for American Progress"**, "Integrated Power, A National Security Strategy for The 21st Century", 2005, web site: www.americanprogress.org.
- J. R. Nyquist: "**Bush's New National Security Regime**",2004, web site www.financialsense.com.
- Marc Sandalow: "**War on Terror: Four Years After 9/11, The Quest for National Security**", Natural Disasters MARK, September 11, 2005, web site: www.sfgate.com.
- Michael Rubin: "**Bush Marches into a Second Term, His Agenda Set by Mideast Foes",** The Foundation for The Defense of Democracies, January 27, 2005, http://www.forward.com.
- **No Change in Second Term Foreign Policy", Foreign Policy In Focus**, (September 29) .http://presentdanger.irc-online.org.
- Richard Bill: "**The Open Door Policy**", 13-5-2006, site: web www.on line.com.
- S. Joseph, Jr. Nye: "**The U.S. National Security Strategy: A Debate**", Council on Foreign Relations, Washington, D.C., September 25, 2003, web site: www.cfr.org.
- Ronald Bruce St John: "**Expect No Change in Second Term Foreign Policy**", Foreign Policy In Focus, September 29, 2004, web site: presentdanger.irc-online.org.